

هيئة تنظيم الاتصالات

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٧ / ١٧

بإصدار القواعد والشروط الخاصة بالترخيص من الفئة الثانية

لتقديم خدمات الاتصالات العامة الإضافية

استنادا إلى قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ ،  
والى موافقة وزارة المالية بالكتاب رقم مالية - ت (٩٠٢٦) م د س / ١/١ / ٩٠٧١ ، والكتاب  
رقم مالية - ت (٩٥٩) م د س / ١/١ / ٩٧١ ،  
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

**المادة الأولى :** يعمل في شأن الترخيص من الفئة الثانية لتقديم خدمات  
الاتصالات العامة الإضافية بالقواعد والشروط المرافقة .

**المادة الثانية :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من اليوم  
التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٩ محرم ١٤٢٨ هـ

الموافق : ٢٨ يناير ٢٠٠٧ م

محمد بن عبدالله الحارثي

وزير النقل والاتصالات

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٨٣٨)  
الصادرة في ١/٥/٢٠٠٧ م

**القواعد والشروط الخاصة بالترخيص من الفئة الثانية**

**لتقديم خدمات الاتصالات العامة الإضافية**

**المحتويات**

**الجزء الأول**

**تعريفات وقواعد عامة**

**المادة ( ١ ) : تعريفات .**

**المادة ( ٢ ) : المجال .**

**المادة ( ٣ ) : الضوابط العامة .**

**المادة ( ٤ ) : الإتاوة ورسوم الترخيص .**

**المادة ( ٥ ) : المدة والتجديد .**

**المادة ( ٦ ) : التعديل .**

**المادة ( ٧ ) : الإلغاء .**

**المادة ( ٨ ) : الانتهاء .**

**المادة ( ٩ ) : الالتزام .**

**المادة ( ١٠ ) : الإخطارات .**

## **الجزء الثاني**

### **الشروط**

- ١ - متطلبات الأمانة والطوارئ العامة .
- ٢ - التزامات المرخص له تجاه المنتفعين .
- ٣ - متطلبات جودة الخدمة .
- ٤ - قطع الخدمة المرخصة .
- ٥ - تعرفة وشروط الخدمة .
- ٦ - النفاذ وخدمة إعادة البيع .
- ٧ - التوافق التشغيلي للأنظمة والمعايير الفنية .
- ٨ - إصدار الفواتير .
- ٩ - الترقيم .
- ١٠ - التزامات المرخص له في مجال التوظيف .
- ١١ - التزامات المرخص له في مجال الخصوصية والسرية .
- ١٢ - حظر الدعم غير العادل ، المتبادل أو من جانب واحد .
- ١٣ - حظر التمييز غير المشروع والممارسات المنافية للمنافسة .
- ١٤ - متطلبات المحاسبة .
- ١٥ - الالتزام بتوفير المعلومات .
- ١٦ - الالتزامات المحددة لمحظى الخدمة .
- ١٧ - لوائح ممارسة الخدمة المرخصة .
- ١٨ - التغيير في ملكية الأسهم .
- ١٩ - حالة الترخيص وانتقاله .
- ٢٠ - النزاعات .
- ٢١ - الغرامات .

## **الجزء الأول**

### **تعريفات وقواعد عامة**

#### **المادة (١) : تعريفات :**

١-١ يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القرار نفس المعنى المنصوص عليه في قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ ، ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر .

٢-١ في هذا القرار يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر :

#### **١ - القانون :**

قانون تنظيم الاتصالات المشار إليه .

#### **٢ - الترخيص :**

ترخيص من الفئة الثانية الذي يمنح للمرخص له بموجب الفقرة الثانية من المادة (٢١) من القانون لتوفير خدمات الاتصالات العامة الإضافية .

#### **٣ - المرخص له أو موفر الخدمة :**

أى شخص طبيعي أو معنوى مرخص له بموجب الفقرة الثانية من المادة (٢١) من القانون لتوفير خدمات الاتصالات العامة الإضافية .

#### **٤ - الخدمة المرخصة :**

خدمة الاتصالات المحددة في الترخيص وملاحته .

#### **٥ - منطقة الترخيص :**

كامل المنطقة الجغرافية للسلطنة فيما عدا المناطق الخاضعة لامتيازات حصرية لجهات أخرى في التاريخ الفعلى لسريان الترخيص ، إلا في الحالات التي يسمح بها أصحاب الامتياز .

## **١١ - خدمات الاتصالات الدولية :**

خدمات الاتصالات بين السلطنة والبلدان الأخرى .

## **١٢ - خدمات الاتصالات المتنقلة الخلوية :**

خدمة اتصالات تسمح ببث وإرسال أو استقبال النبضات الإلكترونية الراديوية في عرض نطاق تردد محدد سلفاً وذلك بواسطة اتصالات الراديوية من خلال نظام اتصالات خلوية لخدمة المنتفعين الذين باستطاعتهم التحرك ويشمل ذلك خدمة اتصالات تتضمن إرسال المخاطبة المسموعة باتجاهين في نفس الوقت أو إرسال صورة ثابتة ببرمجيات متدرجة أو دون ( فاكسميلى ) ولا يشمل ذلك خدمات الجيل الثالث المتنقلة .

## **١٣ - خدمة الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية :**

خدمة اتصالات تسمح ببث وإرسال أو استقبال النبضات الإلكترونية الراديوية في عرض نطاق تردد محدد سلفاً وذلك بواسطة اتصالات راديوية عبر أنظمة الاتصالات الفضائية لخدمة المنتفعين الذين باستطاعتهم التحرك .

## **١٤ - خدمة البيانات العامة :**

خدمة اتصالات تسمح بإرسال أو استقبال المعلومات على شكل الكترونى إلى أفراد الجمهور أو بينهم بواسطة نظام اتصالات ولا يشمل ذلك خدمة الصوت الأساسية .

## **١٥ - خدمة الصوت الأساسية :**

خدمة اتصالات تتضمن إرسال المخاطبة المسموعة باتجاهين في نفس الوقت أو إرسال صور ثابتة ببرمجيات متدرجة أو دون ( فاكسميلى ) ويشمل ذلك خدمات الهاتف الصوتي من خلال شبكة المعلومات العالمية وخدمات إعادة الاتصال الدولية فيما عدا خدمات الاتصال عبر وسائل الاتصال المتنقل الخلوي وأى وسائل اتصال أخرى لخدمة المنتفعين الذين باستطاعتهم التحرك .

**٦ - التاريخ الفعلى لسريان الترخيص :**

تاريخ العمل بالقرار الوزارى بإصدار الترخيص .

**٧ - إجمالي الإيرادات السنوية للمرخص له :**

تشمل ، فيما عدا بيع وتأجير الأجهزة الطرفية ، جميع الإيرادات التى يحققها المرخص له خلال سنة نتيجة بيع أو تأجير الخدمات المرخصة ، ويشمل ذلك جميع الإيرادات مقابل تزويده لأى خدمة مرخصة أو الدفعات التى يتسللها من المشغلين المرخصين أو موفرى الخدمة مقابل خدمات النفاذ ، وجميع الإيرادات والدفعات التى يتسللها من موفرى خدمة إعادة البيع ، وذلك بعد خصم كلفة خدمات النفاذ التى يدفعها للمشغلين المرخصين .

**٨ - المشغل المرخص :**

أى شخص طبيعى أو معنوى مرخص له بموجب الفقرة الأولى من المادة (٢١) من القانون لتوفير خدمات الاتصالات العامة الأساسية .

**٩ - الأجهزة الطرفية :**

الأدوات والأجهزة والملحقات الموجودة أو المركبة فى موقع المنتفع والمربوطة مع نظام اتصالات عام ليتمكن من استقبال و/ أو إرسال خدمات الاتصالات .

**١٠ - تحكم أو سيطرة :**

السلطة المباشرة أو غير المباشرة للتوجيه شخص طبيعى أو معنوى وإدارته ، سواء من خلال حق الملكية لمحصل أو أسهم أو حق التصويت أو ملكية سندات أو شراكة أو ملكية أى مصلحة أخرى أيا كان مصدر هذه الحقوق .

## **١٦ - خدمة الصوت عبر بروتوكول خدمة شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) :**

خدمة اتصالات يتم توفيرها بواسطة مجموعة من التسهيلات التي تسمح بنقل خدمة الصوت الأساسية باستخدام بروتوكول خدمة شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

## **١٧ - المعلومات :**

في السياق الخاص للمعالجة عن بعد : أي إرسال للإشارات عن طريق قنوات الاتصالات.

## **١٨ - خدمة المعلومات :**

خدمة توفر القدرة على إنشاء أي معلومات واكتسابها وتخزينها وتحويلها ومعالجتها واسترجاعها واستغلالها أو جعلها متاحة من خلال نظام اتصالات ، ويشمل ذلك النفاذ إلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ، وخدمات المحتوى الأخرى ذات العلاقة .

## **١٩ - خدمة إعادة البيع :**

خدمات الاتصالات التي يشتريها موفر الخدمة من المشغل المرخص و يجعلها متاحة لمنتفع ما بجانب الخدمات الإضافية التي يقدمها .

## **٢٠ - خدمة القيمة المدفوعة مسبقاً :**

أي خدمة اتصالات تدفع قيمتها مقدما ، بغض النظر عن وسيلة الدفع ، وتحصم منها التكلفة الفعلية للخدمة بعد توفيرها ، ويشمل ذلك البطاقات القابلة لإعادة التعبئة .

## **٢١ - القوة القاهرة :**

كل ما هو خارج عن إرادة المرخص له ويستحيل توقعه كما يستحيل دفعه .

## **المادة (٢) : المجال :**

- ١- توفير الخدمة الموضحة في الترخيص وملحقه وفقاً لأحكام القانون والشروط المنصوص عليها في هذا القرار واللوائح والقرارات والتعليمات التي تصدر في هذا الشأن، وذلك في منطقة الترخيص.
- ٢- يحظر على المرخص له توفير خدمات غير مرخص له توفيرها، وعلى الأخص الخدمات الآتية :
- ١ - أي نظام للاتصالات العامة .
  - ٢ - خدمة البيانات العامة .
  - ٣ - خدمة الصوت الأساسية أو خدمة الاتصالات الدولية .
  - ٤ - خدمات الاتصالات الفضائية .
  - ٥ - خدمات الاتصالات المتنقلة الخلوية .
  - ٦ - خدمات الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية .

## **المادة (٣) : الضوابط العامة :**

- ١ - يخضع أي اتفاق أو ترتيب بين المرخص له وأى مشغل مرخص أو موفر خدمة لموافقة الهيئة .
- ٢ - يحظر على المرخص له إبرام أي اتفاق أو الدخول في أي ترتيبات مع مشغل اتصالات دولية في دولة أخرى لتوفير خدمة اتصالات دولية بين هذه الدولة والسلطنة .
- ٣ - على المرخص أن يقدم للهيئة تقريراً عن تفاصيل الخدمات التي يقدمها أو التي تم إلغاؤها وأى معلومات ذات صلة كلما طلبت الهيئة ذلك .

## **المادة (٤) : الإتاوة ورسوم الترخيص :**

- ١ - يدفع المرخص له لحكومة السلطنة إتاوة سنوية مقدارها عشرة بالمائة (٪ ١٠) أو (٪ ١٢) من إجمالي إيراداته السنوية عن كل سنة من سنوات الترخيص وفقاً للآتي :

أ - فرض إتاوة بنسبة (١٠٪) على موفري خدمات الاتصالات العامة الإضافية من خلال شبكات الاتصالات العامة الثابتة الأساسية من الفئة الأولى .

ب - فرض إتاوة بنسبة (١٢٪) على موفري خدمات الاتصالات العامة الإضافية من خلال شبكات الاتصالات العامة المتنقلة الأساسية من الفئة الأولى .

وتحسب الإتاوة بناء على إجمالي الإيرادات المحققة حتى ٣١ ديسمبر من السنة ، وتدفع قبل ٣٠ من يناير من السنة التالية ، على أن تكون هذه الإتاوة بنسبة المدة من السنة الأولى للترخيص .

٢ - يدفع المرخص له للهيئة الرسوم الآتية :

أ - رسم إصدار الترخيص لأول مرة وقدره (٢٥٠٠ /-) ألفان وخمسمائة ريال عماني ، يدفع للهيئة فور صدور القرار الوزاري بإصدار الترخيص ، وفي حالة عدم الدفع فورا يعتبر الترخيص ملغيا دون حاجة لاتخاذ أي إجراء .

ب - حصة المرخص له من الرسم السنوي في الحالة التي يزيد فيها إجمالي إيراداته السنوية على مليون ريال عماني بداعيا من التاريخ الفعلى لسريان الترخيص ، بحيث لا تجاوز القدر اللازم لتكاليف التشغيل والنفقات المتوقعة لكل سنة مالية للهيئة وفقا لميزانيتها التقديرية للسنة القادمة مخصوصا منها ما تفرضه الهيئة على مرخصين آخرين وفقا للمادة (٦ - ١١) من القانون ، على أن يتم إبلاغ المرخص له بهذه الحصة قبل نهاية أكتوبر من كل سنة ، وتدفع في أول يناير من السنة التالية ، وفي حالة التأخر عن الدفع في هذا الميعاد يتحمل المرخص له نسبة بمقدار الفائدة السنوية على قروض

البنوك التجارية التي يتم نشرها من وقت لآخر من قبل البنك  
المركزي العماني عن كل يوم تأخير .

ج - رسم تجديد الترخيص الذي تحدده الهيئة وفقاً للمادة  
(١١ - ٦ - ج) من القانون ، بحيث لا يزيد على رسم إصدار  
تراخيص الفئة الثانية وقت التجديد .

#### **المادة (٥) : المدة والتجديد :**

مدة الترخيص خمس سنوات من التاريخ الفعلى لسريانه ويكون  
تجديده وفقاً للمادة (٢٣) من القانون .

#### **المادة (٦) : التعديل :**

لا يجوز تعديل الترخيص إلا وفقاً للمادة (٢٤) من القانون مع مراعاة  
أنه إذا كان التعديل وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة فيتعين إخطار  
المرخص له كتابة بهذا التعديل قبل (٩٠) يوماً من تاريخ سريانه .

#### **المادة (٧) : الإلغاء :**

لا يجوز إلغاء الترخيص إلا وفقاً للمادة (٢٤) من القانون .

#### **المادة (٨) : الانتهاء :**

- ١ - ينتهي الترخيص بانتهاء مدة ما لم يتم تجديده .
- ٢ - كما ينتهي إذا انحلت الشخصية القانونية للمرخص له أو دخل  
مرحلة التصفية أو الإفلاس أو اتخذت ضده أي إجراءات قضائية  
 ذات أثر مماثل أو تنازل عن الملكية لمصلحة دائنية أو أي سبب آخر مماثل .

#### **المادة (٩) : الالتزام :**

يلتزم المرخص له ، إضافة إلى المواد والشروط المنصوص عليها في هذا  
القرار بأحكام قانون تنظيم الاتصالات ويبكل القوانين واللوائح المعمول  
بها والقرارات ذات الصلة ، ولوائح وقرارات وقواعد وتعليمات الهيئة .

## **المادة (١٠) ، الإخطارات ،**

جميع الإخطارات واللاحظات التي تصدرها الهيئة للمرخص له ترسل بالبريد على عنوانه المسجل لديها أو بتسليمها باليد لمن يحدده كتابة مقابل توقيع بالاستلام .

### **الجزء الثاني**

#### **الشروط**

##### **١ - متطلبات الأمن الوطني والطوارئ العامة :**

١ - يلتزم المرخص له أن يوفر على نفقة الخاصة جميع الإمكانيات الفنية من أجهزة ومعدات ونظم وبرامج اتصالات داخل شبكة اتصالاته والتي تتيح للأجهزة الأمنية الدخول على شبكته تحقيقاً لمتطلبات الأمن الوطني على أن يتزامن توفير الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة بمراعاة التقدم الفني ، وذلك وفقاً لما تنص عليه القرارات التي تصدر من الهيئة طبقاً للقوانين المعمول بها .

٢ - في حالة حدوث كارثة طبيعية أو وقوع حوادث استثنائية عامة طارئة ، يجوز للوزير أن يستدعي لغرض مواجهة هذه الكوارث أو الحوادث جميع خدمات وشبكات اتصالات المرخص له والعاملين لديه القائمين على تشغيل وصيانة هذه الخدمات والشبكات . وعلى المرخص له أن يقدم للهيئة ( خطة الطوارئ ) التي ينوي اتباعها خلال ستة أشهر من التاريخ الفعلى لسريان الترخيص وأن يقوم بتطوير الخطة بناء على طلب الهيئة .

٣ - إذا كانت الحوادث الطارئة أو الاستثنائية تتعلق بالأمن الوطني ، على المرخص له أن يتعاون مع الأجهزة الأمنية التي تحددها الهيئة ، وأن ينفذ خطة الطوارئ ويتصرف وفق تعليمات الهيئة .

##### **٤ - التزامات المرخص له تجاه المنتفعين :**

١ - يلتزم المرخص له بجميع اللوائح والقرارات والأوامر والتعليمات التي تصدرها الهيئة في شأن توفير الخدمات المرخصة للمنتفعين ، وعليه أن يقوم بإنشاء نظام فعال لخدمة المنتفعين فيما يتعلق باستفساراتهم عن

الخدمات المرخصة ، وأن يوفر لهم خطوطاً ساخنة للرد على هذه الاستفسارات بحيث يكون الرد عليها خلال مدة لا تتجاوز يومى عمل ، ويجوز استخدام وحدة الاستجابة الصوتية التفاعلية فى غير أوقات العمل الرسمية .

٢ - يلتزم المرخص له بمنح فرص متساوية للحصول على نفس النوع والجودة من الخدمات المرخصة لنفس الفئة من المنتفعين فى منطقة الترخيص ، بنفس التعرفة ، وأن يحد من التباين فى التقنيات المتاحة أو المناسبة أو المطلوبة لخدمة فئة معينة من المنتفعين .

٣ - على المرخص له إخطار الهيئة كتابة قبل ثلاثة أشهر وإخطار المنتفعين قبل شهرين فى حالة إنهاء خدمة مرخصة قائمة أو أى تغيير فى خدمة مرخصة قد يجعل أجهزة أى مشترك بالية ، أو يجعل تلك الخدمة غير قابلة للاستعمال . وكجزء من إخطاره المكتوب ، يجب أن يبين المرخص له التحول الملائم للخدمة ، وترتيبات انتقال المشترك إلى الخدمة الجديدة .

٤ - يجب على المرخص له أن يقدم للهيئة نموذج اتفاقية الخدمة الموحدة للمنتفعين تتضمن شروط وأحوال تزويدهم بالخدمات المرخصة ، وذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من بدء تقديم الخدمة .

٥ - إذا لم تعترض الهيئة على نموذج الاتفاقية خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تسليمها لها ، يصبح ساري المفعول بعد الثلاثة أيام المذكورة أو من التاريخ اللاحق المحدد لتنفيذها . أما إذا اعترضت الهيئة على النموذج خلال تلك الفترة فعليها أن تبلغ المرخص له كتابة بأسباب اعتراضها ، وعليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه لاعتراض الهيئة أن يعدل النموذج ويقدمه للهيئة ، ويسرى في شأن النموذج المعدل حكم هذا الشرط .

٦ - للمرخص له أن يعدل نموذج اتفاقية الخدمة الموحدة للمنتفعين من وقت لآخر ، على أن يقدم نموذج التعديل المقترن للهيئة بطلب الحصول على موافقتها عليه وذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المقترن لتنفيذها . ويسرى في شأن هذا التعديل حكم الشرط (٥-٢) .

٢ - على المرخص له أن يبلغ جميع المنتفعين بنموذج اتفاقية الخدمة الموحدة للمنتفعين وأى تعديل له وذلك قبل بدء تقديم الخدمة ، ويلتزم بتوفير الخدمات المرخصة وفقا لما ورد في هذا النموذج .

٣ - يلتزم المرخص له ، قبل بدء توفير الخدمة ، بإعداد لائحة تتضمن إجراءات فعالة لنظر شكاوى المنتفعين فيما يتعلق بتوفير الخدمات المرخصة ، وتحدد الهيئة الطريقة التي تتبع لنشر هذه اللائحة أو الإطلاع عليها ، ويلتزم المرخص له بتسوية الأمور المقدمة بشأنها الشكاوى بشكل فوري وفقا لهذه اللائحة ولوائح وقرارات وأوامر وإرشادات الهيئة .

٤ - يلتزم المرخص له برد المبالغ المستحقة للمنتفعين أو غيرهم خلال الأجل الذي تحدده الهيئة وذلك في حالة إلغاء أو عدم تجديد الترخيص أو التوقف عن توفير أي خدمة مرخصة .

### ٣ - متطلبات جودة الخدمة :

١ - يلتزم المرخص له بتحقيق متطلبات جودة الخدمة المنصوص عليها في الملحق الخاص بها ، وفي حالة عدم الالتزام بذلك ، توقع ضده الغرامات المحددة في الشرط (٢١) من هذا القرار .

٢ - مع مراعاة الشرط (١٥) يلتزم المرخص له بأن يحتفظ بسجلات للمعلومات في شكل يتفق عليه مع الهيئة قبل بدء توفير الخدمة بغرض أن يثبت للهيئة أنه يلتزم بمتطلبات جودة الخدمة ، كما يلتزم بالوفاء بمتطلبات الإفصاح عن أي معلومات إضافية تطلبها الهيئة فيما يتعلق بمتطلبات جودة الخدمة .

### ٤ - قطع الخدمة المرخصة :

١ - لا يجوز للمرخص له قطع عمل الأنظمة المرخصة أو أى جزء منها بشكل متعمد في الأوضاع الطبيعية ، كما لا يجوز له أن يعلق أى نوع من أنواع الخدمة المرخصة دون الحصول على موافقة كتابية من الهيئة ، يليها إنذار زمني معقول للمنتفعين المتأثرين بذلك القطع أو التعليق .

٢ - لا ينطبق الشرط (٤ - ١) في أى من الحالتين الآتيتين :

١ - إذا كان القطع أو التعليق راجعاً لحالة طارئة ، كحالة القوة القاهرة .

٢ - إذا كان القطع أو التعليق لخدمة مخصصة يوفرها المرخص له لمنتفع يشكل نظام اتصالاته خطراً على سلامة الأنظمة المخصصة .

#### ٥ - تعرفة الخدمة :

٥ - ١ على المرخص له أن يقدم بطلب ، يتفق مع الهيئة على إطاره ، بين فيه التعرفة التي يقترحها للخدمات المخصصة وذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ الذي يقترحه لتطبيق التعرفة .

ويلتزم المرخص له بعدم فرض أي تعرفة على المنتفعين ما لم تتم الموافقة عليها من قبل الهيئة .

٥ - ٢ على الهيئة مراجعة التعرفة وأن تبدي موافقتها أو عدم موافقتها عليها خلال خمسة عشر يوم عمل من التاريخ الذي قدم فيه الطلب للهيئة ، وفي حالة عدم اعتراض الهيئة على التعرفة المقترحة خلال المدة المذكورة تصبح التعرفة سارية المفعول اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء تلك المدة .

٥ - ٣ إذا لم توافق الهيئة على التعرفة المقترحة ، تعين عليها أن تبلغ المرخص له بعدم موافقتها وأن تبين اعتراضاتها خلال خمسة عشر يوم عمل ، وعلى المرخص له أن يعدل التعرفة والشروط خلال خمسة عشر يوم عمل من استلامه لإشعار الهيئة بعدم الموافقة وأن يقدمها مرة أخرى للهيئة للحصول على موافقتها .

٥ - ٤ يلتزم المرخص له بجميع اللوائح والقرارات والأوامر والتعليمات التي تصدرها الهيئة في خصوص التعرفة وما يتعلق بها من ممارسات .

#### ٦ - خدمة النفاذ وإعادة البيع :

٦ - ١ للمرخص له أن يطلب السماح له بالنفاذ إلى التسهيلات والخدمات التي يوفرها أي مشغل مرخص وفقاً لترخيصه واللوائح والقرارات والأوامر والإرشادات التي تنشرها الهيئة ، لتمكين المرخص له من توفير خدمة إعادة البيع على أساس شروط معقولة بما فيها شروط الأسعار .

٦ - ٢ مع عدم الإخلال بأحكام الشرط (٦ - ١) ، إذا تأخر المشغل المرخص مدة

ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب معقول للمرخص له وفقاً للشرط (٦ - ١) أو رفض أو أخفق في التجاوب مع هذا الطلب، للمرخص له أن يطلب من الهيئة التدخل لدى المرخص المشغل لجعل طلبه متاحاً.

٦ - ٣ يجب على المرخص له السماح بربط خدماته أو أجهزته بناء على طلب معقول من مشغلين مرخصين أو موفري خدمة آخرين بما يتفق والمستويات الفنية المناسبة واللوائح والقرارات والأوامر والإرشادات التي تنشرها الهيئة.

#### ٧ - التوافق التشغيلي للأنظمة والمعايير الفنية :

٧ - ١ على المرخص له التأكد من أن الأجهزة والأنظمة المستخدمة لا تسبب أي تشويش أو ضرر أو تداخل في تشغيل خدمات الاتصالات الأخرى.

٧ - ٢ يتلزم المرخص له بأية لوائح أو مواصفات فنية أو قواعد أو تعليمات تصدرها الهيئة بغضنضمان التوافق التشغيلي للأنظمة والخدمات المرخصة مع أنظمة وخدمات الاتصالات المقدمة من قبل مشغلين مرخصين أو موفري خدمة آخرين بشكل ملائم فنياً واقتصادياً.

٧ - ٣ على المرخص له التأكد من أن كل الأنظمة المرخصة والأجهزة المرتبطة بها والتي تستعمل في توفير الخدمات المرخصة، موافق عليها ومعتمدة وفقاً للمادة (٦ - ٨) أو المادة (٦ - ٥١ أو ٨) من القانون واللوائح السارية أو تتوافق مع مواصفات فنية تحددها أو توافق عليها الهيئة.

٧ - ٤ على المرخص له الحصول على موافقة الهيئة في حالة إجراء أي تعديل أساسى على الأجهزة أو مراافق أو برامج توفير الخدمة المرخصة.

#### ٨ - إصدار الفواتير :

٨ - ١ لا يجوز للمرخص له إصدار أي فاتورة متعلقة بخدمة مرخصة إلا إذا كان كل مبلغ مدرج فيها يمثل القيمة الحقيقية للخدمة المقدمة.

٨ - ٢ يعد المرخص له قبل بدء توفير الخدمة لائحة إجراءات مناسبة تضمن الدقة في إصدار الفواتير وفقاً للشرط (٨ - ١)، ويتعين الحصول على موافقة الهيئة على هذه اللائحة قبل تطبيقها.

- ٨ - ٣ كل الرسوم والدفعات الأخرى المرتبطة بالحسابات تكون بالريال العماني .
- ٨ - ٤ على المرخص له أن يحتفظ بالسجلات التي تراها الهيئة ضرورية للتأكد من أن إجراءات إصدار الفواتير تتصرف بالخصائص الواردة في اللائحة المنصوص عليها في الشرط (٢-٨) ، ويتعين الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ إعدادها . وعليه أن يزود الهيئة بناء على طلبها بأية معلومات تطلبها بشكل معقول للتحقق من جودة المعايير المطبقة بشأن إصدار الفواتير وأن يسمح لأى شخص يمثلها بحرية الدخول إلى أى موقع لفحص أو اختبار نظام إصدار الفواتير أو أى جزء منه .
- ٨ - ٥ على المرخص له أن يقدم معلومات مبوبة في الفواتير لأى منتفع بناء على طلبه ، فيما يتعلق بأسعار أية خدمات اتصالات قدمت له ، وذلك دون مقابل أو نظير تعرفة معقولة تقرها الهيئة .

#### ٩ - الترقيم :

يلتزم المرخص له بأحكام خطة الترقيم التي تضعها الهيئة وبكل القرارات والأوامر والتعليمات المتعلقة بها .

#### ١٠ - التزامات المرخص له في مجال التوظيف :

١-١ يلتزم المرخص له بأن يتخذ كل الخطوات الالزمة لتدريب المواطنين العمانيين لشغل الوظائف المتاحة في هيكله التنظيمي الفني والإداري وعلى كل المستويات ، وبتحقيق نسب التعمين للعدد الكلى لكل مرحلة المنصوص عليها في الترخيص وملاحمه ، وفي حالة عدم التزامه بتلك النسب توقع الغرامة التي تقدرها الهيئة ، على ألا تقل عن مقدار الغرامات المقررة بمعرفة الجهة المختصة .

٢-١ للمرخص له توظيف خبراء أجانب لتركيب وتشغيل وصيانة واستغلال أنظمة الاتصالات وتقديم الخدمات المرخصة ، وذلك وفقا للقوانين واللوائح

والقرارات ذات الصلة ، شريطة تزويذ الهيئة بالسيرة الذاتية لكل منهم  
للموافقة عليها قبل توظيفه ، وعلى المرخص له خفض عدد هؤلاء الخبراء  
وفقاً لبرنامج زمني يتفق عليه مع الهيئة .

**١١- التزامات المرخص له في مجال الخصوصية والسرية :**

١-١١ يلتزم المرخص له بأن يبذل كل جهد ممكن لضمان خصوصية وسرية  
المعلومات وأسرار العمل التي يحصل عليها أو يكتسبها خلال عمله من أي  
شخص يزوده بالخدمة المرخصة وذلك عن طريق وضع الإجراءات المناسبة  
وتطبيقاتها للحفاظ على سرية تلك المعلومات الخاضعة لحماية القانون .

١-١٢ يلتزم المرخص له بأن لا يستعمل أو يسمح باستعمال أي جهاز من مكونات  
الأنظمة المرخصة القادرة على التسجيل أو المراقبة الصامتة أو التنصت على  
مكالمات هاتفية جارية أو بيانات منقولة بواسطة الشبكة إلا إذا كان ذلك  
بموافقة المنتفع أو في الحالات التي يبيحها القانون وبالإجراءات المنصوص  
عليها فيه .

**١٢- حظر الدعم غير العادل ، المتبدال أو من جانب واحد :**  
يحظر على المرخص له أن يدعم بشكل غير عادل ، متبدال أو من جانب واحد ،  
أعماله المتعلقة بالخدمات التي يقدمها ، وعليه أن يحتفظ بالسجلات التي تبين  
التحويلات المادية بين مختلف الخدمات التي يقدمها .

**١٣- حظر التمييز غير المشروع والممارسات المنافية للمنافسة :**

١-١٣ لا يجوز للمرخص له فيما يتعلق بالأسعار أو الشروط المطبقة أو سواها أن  
يظهر أي تفضيل غير مشروع ، أو أن يمارس أي تمييز غير عادل ، نحو  
أشخاص معينين أو أشخاص من أي فئة وصفة ، فيما يتعلق بتزويدهم  
بالخدمة المرخصة . ويعتبر المرخص له مارس هذا النوع من التمييز إذا  
فضل أو ساند بشكل غير عادل ومادي عملاً يقوم به فيما يتعلق بتزويد  
الخدمة المرخصة من أجل أن يضع الأشخاص الذين يتنافسون معه على هذا  
العمل في ظرف تنافسي غير مناسب .

٢-١٣ لا يجوز للمرخص له أن ينخرط في أي ممارسة غير تنافسية وبصفة

خاصة ما يأتي :

- ١ - إساءة استخدام أي مركز مهيمن في أي سوق خدمة اتصالات .
- ٢ - الدخول في اتفاques مع أي مشغل مرخص أو موفر خدمة بهدف تثبيت الأسعار أو توزيع المنتفعين أو أسواق خدمة معينة أو فرض أي ضوابط أو قيود أخرى تحد من المنافسة .
- ٣ - استغلال المعلومات التي حصل عليها من مشغلين مرخصين أو موفرى خدمة لأغراض منافية للمنافسة .

٣-٣ للهيئة وحدها حسم ما إذا كان أي عمل أو امتناع عن عمل يعد مناقضاً لهذا الشرط واتخاذ الإجراءات التي تراها لازمة لمعالجة الوضع .

#### ٤ - متطلبات المحاسبة :

على المرخص له أن يحتفظ بتقارير مالية ودفاتر حسابات وفقاً للقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في السلطنة ، وأن يقدم للهيئة خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية تقارير مالية مدققة وحسابات موجزة بشأن الخدمة المرخصة تبين المعلومات الآتية :

- ١ - إجمالي الإيرادات .
- ٢ - وصف وقيمة كل بند وعنصر من عناصر التكلفة .
- ٣ - إجمالي الأرباح وأرباح التشغيل والأرباح قبل وبعد الضرائب والأرباح أو الخسائر المرحلية .
- ٤ - وصف وقيمة الرسوم التي دفعت والتي يتبعين دفعها للهيئة .
- ٥ - تكلفة النفاذ وعائد اتفاقيات المشاركة .

#### ٥ - الالتزام بتوفير المعلومات :

٥-١ على المرخص له أن يحتفظ بالمعلومات التي تطلب منه الهيئة الاحتفاظ بها وفقاً للطريقة التي تحددها وأن يضعها في متناولها في الوقت الذي

تحدده ، وللهيئة أن تطلب هذه المعلومات في شكل تقارير و إحصائيات دورية ، وأية بيانات أخرى إضافية تمكناها من التأكد من التزام المرخص له بشروط الترخيص .

٢-١٥ يتبع المرخص له لموظفي الهيئة المخولين صفة الضبطية القضائية حرية الوصول ، خلال أوقات العمل ، إلى كل أجهزته ومعداته ومرافقه وكتبه وسجلاته ذات العلاقة بتنفيذ شروط الترخيص .

#### ١٦ - الالتزامات المحددة لحتوى الخدمة :

١-١٦ على المرخص له الحصول على الموافقات الضرورية من جهات الاختصاص على ما يبث خلال الخدمة التي يقدمها وهو المسؤول الوحيد عن محتواه ودقته ، وعليه التأكد من أن المعلومات المقدمة لا تتعارض مع الآداب العامة والقيم الاجتماعية بالسلطنة .

٢-١٦ يحظر على المرخص له توفير الخدمة بطريقة تؤدي إلى إشارة المشاكل أو يمكن أن تتسبب في الإساءة إلى السلطنة أو مواطنها أو تهديد وحدتها الوطنية وتماسكها أو انتهاك مبادئ النظام الأساسي للدولة أو أحكام أي من القوانين السارية .

٣-١٦ يلتزم المرخص له بأن لا تؤدي البرامج المتاحة عن طريق الخدمة إلى تضليل أي شخص في شأن محتوى وتكلفة الخدمة ، وأن تقدم هذه البرامج بطريقة لا تؤدي إلى إشاعة الإحساس بالخوف أو الرهبة لدى الجمهور ، وأن تتم جميع إعلاناته وفقاً للقوانين المعمول بها في السلطنة .

٤-١٦ يتعين على المرخص له تحديث المعلومات المتاحة عن الخدمة في فترات منتظمة كلما تطلب الأمر ذلك ، وعليه أن يؤكد في بداية البرامج أن المعلومات صحيحة في الوقت الذي تقدم فيه .

١٦- ٥ على المرخص له أن يعمم إخطاراً للمستخدمين بعدم السماح لهم بإعادة إنتاج أو إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو نشر أو ترجمة أو تحويل أو استغلال أي معلومات أو مواد أخرى تخضع لحقوق المؤلف ، ولأى منتفع استخدام المعلومات ذات الصبغة العامة التي يتم توفيرها بواسطة الخدمة لأغراضه الخاصة أو لإعادة التوزيع غير التجاري .

#### ١٧ - لوائح ممارسة الخدمة المرخصة :

على المرخص له الالتزام بأحكام لائحة قواعد السلوك الخاصة باستخدام الخدمة المرخصة وغيرها من اللوائح ذات الصلة .

#### ١٨ - الإبلاغ المسبق عن التغيير في الملكية :

١- ١٨ يلتزم المرخص له بأخذ موافقة كتابية مسبقة من الهيئة عن أي تغيير في ملكية أي شخص لحصة في رأس المال المستثمر ، إذا كان هذا التغيير سيجعل حق التصويت أو عدد الأسهم التي يملكتها ذلك الشخص بالإضافة إلى حق التصويت أو الأسهم التي يعرف المرخص له أن ممثلين له يحملونها ، سوف يتجاوز مباشرة بعد التغيير نسبة (%) ١٠ .

٢- ١٨ لا يجوز للمشغل المرخص أن يمتلك أكثر من (٥٪) من أسهم المرخص له ، كما لا يسمح له بحق التصويت أو سلطة تنفيذية .

#### ١٩ - حوالات الترخيص وانتقاله :

١- ١٩ يحظر على المرخص له التنازل عن أو حوالات الترخيص إلى شخص آخر دون موافقة كتابية مسبقة من الهيئة .

٢- ١٩ كل شخص طبيعي أو معنوي يخالف المرخص له قانوناً ، سواء كان ذلك من خلال التبعية أو انتقال حقوق الإدارة أو الاندماج أو التصفية أو إعادة التنظيم أو غير ذلك ، يتبع عليه كشرط لاكتساب الحقوق التي يرتتبها هذا الترخيص أن يقدم الوثائق التي تراها الهيئة مناسبة .

## ٢٠- النزاعات :

للهيئة حق النظر في النزاعات التي تنشأ بين المرخص له والمشغلين المرخصين أو موفري الخدمة الآخرين أو المنتفعين والفصل فيها بقرارات مسببة وفقا للقانون واللوائح السارية وتكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف ولها بموافقة أطراف النزاع إحالته إلى هيئة تحكيم .

## ٢١- الفرامات :

١- ٢١ بالإضافة إلى أي جزاءات منصوص عليها في هذا القرار، أو أي عقوبات منصوص عليها في القانون والقوانين الأخرى أو اللوائح الصادرة تنفيضا لها، إذا فشل المرخص له في إصلاح أي ضرر ناشئ عن عدم الالتزام بأى من شروط الترخيص ، تفرض عليه الهيئة غرامة لا تتجاوز ضعف التكاليف الازمة لإصلاح الضرر .

٢- ٢١ تخطر الهيئة المرخص له كتابة بجوانب الإخلال ، ويعطى مدة معقولة تقدرها الهيئة بما لا يقل عن خمسة عشر يوما ليقدم خطة عمل لإصلاح الخلل تتضمن المدة الازمة لتنفيذها ، وللهيئة إقرار الخطة وإخطار المرخص له لتنفيذها .

٣- ٢١ إذا لم تقر الهيئة الخطة ، تمنع المرخص له مدة أخرى لا تجاوز خمسة عشر يوما لتعديلها وفقا لتعليمات الهيئة . وفي حالة عدم التزامه بذلك أو فشل في تنفيذ الخطة خلال المدة المحددة تفرض عليه الهيئة الغرامة المنصوص عليها في الشرط ( ٢١ - ١ ) .